اقتصاد

الوزير يوجّه بمعالجة الأمر.. ويمكن الاعتراض قبل الدفع

فاتورة كهرباء منزلية بـ١,٨ مليون ليرة عن شهرين!

| قصي المحمد

ليس غريباً أن تظهر بعض حالات الخطأ في مراكز الجباية التابعة لوزارة الكهرباء، إلا أن الغريب في الموضوع تكرار الأخطاء، بشكل غير منطقي، وفي كلّ مرة يكون الخطأ أكبر، فتظهر أرقام جديدة من رتبة الفلكية للفواتير المنزلية.

أحد المشتركين (وهو من سكان مدينة دمشق تواصل مع «الوطن») طالبته دائرة جباية دمشق المركزية بتسديد قيم الفواتير المالية المترتبة عليه جرّاء تركها مدّة خمس دورات غير مدفوعة، وعندما راجع المشترك كوّة الجباية المركزية للاستفسار ودفع قيمة الفواتير «دورات الكهرباء» المترتبة عليه، تفاجأ بأن كمية الاستهلاك بلغت ٥٥ ألف كيلو واط ساعي للدورات الخمس، توزعت قيمها إلى قيمة الرسوم فقط في الدورة الأولى والثانية، وبلغت فاتورة الدورة الرابعة والخامسة ٣٠ ألف ليرة، أمّا الدورة الثالثة فقد زادت قيمتها عن ١,٨ مليون ليرة سورية!

وفي متابعة «الوطن» للموضوع مع وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي، فقد تم طلب المشترك إلى مكتب الوزير لمعالجة الموضوع مباشرة، حيث تم التواصل معه يوم أمس، موجها الوزير أحد المدراء المعنيين بمتابعة الموضوع ومعالجته بأسرع وقت ممكن.

وفي سياق متصل بالموضوع، استغرب مدير مسؤول في الكهرباء خلال اتصال «الوطن» معه وصول قيمة فواتير منزلية إلى ٥٥ ألف كيلو واط خلال دورة واحدة، ومرجحاً حدوث خطأ مئة بالمئة، مبيناً الأسباب التي قد تؤدي إلى ظهور فواتير كهربائية «استهلاك منزلي» ذات ذمم مالية عالية، مؤكداً أن الموضوع يعود نتيجة خطأ حاصل قام به الموظف المعني بتنزيل التأشيرات على العدادات، مبيناً أنه من المحتمل أن يكون الخطأ أيضاً بالعداد ذاته.

موضحاً أنه لا يمكن لأي موظف أن يجبر أي مشترك بعداد منزلي على دفع فواتير بمثل هذه المبالغ المذكورة قبل اعتراضه، إذ يحق لكل مواطن أن يقدم اعتراضاً قبل دفعه هكذا مبالغ ومراجعة الإدارات المعنية بالتحصيل مباشرة، ليتم تقديم طلب اعتراض مباشرة للإدارة المعنية لمعالجة الخطأ قبل أن يتم تصدير الفاتورة له.

لافتاً إلى أعلى معدلات الاستهلاك المنزلي للمنازل الكبيرة و«الفيلات» التي عادة لا تتجاوز ٥ آلاف كيلو واط ساعي تقريباً، مبيناً في السياق نفسه أن أغلب فواتير الاستهلاك المنزلي تصل عادة إلى ١٠٠٠ كيلو واط تقريباً زيادة بكميات قليلة أو نقصاناً عنها.

بدوره أكد مدير العلاقات العامة في وزارة الكهرباء أحمد قيران لـ«الوطن» أنه تمت معالجة الحالة بعد الكشف على العداد من خلال العودة إلى الفواتير السابقة للمشترك، مؤكداً أنه سيتم تشريح هذه الفاتورة لأنه مستحيل أن يكون المبلغ المذكور، لافتاً إلى أنه سيتم إعلان المبلغ الصحيح اليوم.

وأشار إلى أن آلية تشريح الفاتورة تحتاج إلى معالجة دقيقة لاحتساب كميات الاستهلاك وفقاً لكل دورة خلال السنوات السابقة وفقاً للأسعار المحددة مسبقاً، وبيّن أن حالات ارتفاع فواتير الاستهلاك المنزلي تتم معالجتها كلاً على حدة.

لافتاً إلى أنه لا يوجد ما يمنع أي مواطن للاعتراض على أي فاتورة أو تأشيرة قبل التأكد منها، مبيناً أن نسبة الخطأ ممكنة ولكن قليلة وهناك آليات جديدة يتم العمل عليها لمعالجة مثل هذه الحالات ذاكراً أهمية العدادات الذكية التي سيتم تركيبها مستقبلاً لكونه أكثر دقة وإظهار معلومات أكثر دقة.

٢٣,٣ مليارات ليرة إيرادات سنوية من أملاك الدولة المؤجرة وخميس يؤكد: استثمار كل شبر وفق الأسعار الرائجة لدعم الميزانية

| هناء غانم

جدّد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس تأكيده بأن الحكومة مستمرة وجادة في متابعة ملف أملاك الدولة المؤجرة بأسعار بخسة «ولن نتراجع عن هذا الملف حتى إنجازه وإعادة استثمار كل شبر وفق الأسعار الرائجة لدعم ميزانية الدولة»، مبيناً خلال اجتماع خاص بأملاك الدولة المؤجرة مساء أمس؛ أن هذا الملف «يحتاج جهوداً جبارة ولاسيما أن هناك عقارات وأملاكاً يعود استملاكها إلى ٤٠ عاماً ماضية»، موضحاً أن «الحكومة ليست ضد المواطن ولا ضد المستثمر لكنها ضد الخلل والسلبية بعقود الإيجار»، معترفاً بأن الملف شائك، مستشهداً بفندق سفير حمص الذي كان استثماره ٤٠٠ ألف ليرة سنوياً على حين أصبح اليوم ٤٠٠ مليون ليرة «الأمر الذي سيتم إسقاطه على جميع أملاك الدولة من دون استثناء».

وخلال الاجتماع تم توضيح العديد من النقاط المتعلقة بعمل اللجان المختصة وما توصلت إليه حول متابعة الموضوع، والتي تبين أنها حققت أرقاماً جديدة بلغ فيها إجمالي الإيرادات السنوية المحققة نحو ٢٣,٢٨ مليار ليرة سورية، إضافة إلى الإيرادات سنوية تقدر بنحو ٣٦٠ مليون ليرة لمنشآت السياحية أبرمت عقودها من قبل وزارة السياحة مع القطاع الخاص وسوف يتم العمل بها بعد ثلاث سنوات من تاريخ إبرام عقود إنشائها.

وبين المجتمعون ضرورة تفعيل عمل مجالس الوحدات الإدارية في معالجة هذا الملف والتي حققت عائدات تقدر بنحو ١,٨ مليار ليرة في المحافظات، وإعادة النظر بالاستثمارات القائمة والبحث عن استثمارات جديدة، وضرورة وضع منهجية عمل أكثر جدوى والالتزام بخطة عمل وإطار زمني لكل جهة، وتعديل القرار رقم ١٥٤٦ الذي يسهم في تسريع معالجة هذا الملف ووضع قاعدة بيانات مكتملة ومصفوفة تتبع لجميع الوزارات وفق جدول زمني محدد.

كما أوضح المجتمعون أن المعالجات في هذا الملف حققت بالمجمل زيادة ١٠,٥ مليارات ليرة سورية، حيث بلغت عائدات وزارة الإدارة المحلية والبيئة ١,٧ مليار ليرة، ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ٦ مليارات ليرة، ووزارة النقل ٥,٥٥ مليار ليرة، ووزارة النفط والثروة المعدنية ١٢,١٦٥ مليار ليرة، ووزارة التجارة الداخلية ١,٢٠ مليار ليرة، ووزارة السياحة ١٦٠ مليون ليرة، ووزارة الصناعة ٨٧ مليون ليرة، والتربية ٤٥ مليون ليرة، إضافة إلى تعديل أجور الأسطح والأراضي المستأجرة من قبل شركتي الاتصالات بزيادة ١,٧٥ مليار ليرة، حيث تم تعديل أجور الأسطح والأراضي المستأجرة من قبل شركتي الاتصالات بصدور التعميم ١٥/٥٧٤ تاريخ ٢٠١٧/٧/٣١ الذي يحدد الحد الأدنى لإشغال المتر المربع.

وتبين أن هناك وزارات قامت بإنجاز بنسبة جيدة والأخرى لا تزال تعمل على ذلك، ففي وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على سبيل المثال؛ تمت معالجة أجور الأراضي المؤجرة للفلاحين، والأراضي المؤجرة لأغراض زراعية وصناعية ومهنية وذلك باعتماد الزيادة بعشرة أمثال الأجرة، وقد تم تطبيق الزيادة من ٢٠١٧/١/١ كان العائد المحقق من هذه الزيادة نحو ٦ مليارات ليرة لم تحتسب محافظتا الرقة ودير الزور كمساحات تمت معالجتها، وكذلك في وزارة الإدارة المحلية والبيئة.

وبين الاجتماع أنه حققت المعالجات بالمجمل زيادة ١٠,٥ مليارات ليرة، وتم وضع الأساس للعمل من خلال اللجان المشكلة في كل الجهات الحكومية على متابعة وتصحيح واقع العقود المبرمة والتي يمكن إبرامها لاحقاً.

«البحث العلمي» في «الأربعاء التجاري»

٥٠٠ ليرة «مكافأة» الخبير لقاء حضوره اجتماع هيئة البحث العلمي

➤ مسؤولون أعاقوا إصدار سياسة وطنية للهيئة ➤ إنجاز قاعدة بيانات للمسالك البحرية الغنية بالنفط والغاز

| صالح حميدي

خصصت ندوة الأربعاء التجاري أمس لموضوع البحث العلمي وتطبيقاته الاقتصادية بمشاركة مدير هيئة البحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي حسين صالح وحضور عدد من أعضاء الغرفة وفعاليات اقتصادية وعملية مختلفة.

وكشف الصالح خلال النقاشات أن بعض المسؤولين أعاقوا إصدار السياسة الوطنية لهيئة البحث العلمي منذ نحو سنتين، ووقفوا عائقاً في وجه هذه السياسة وأشار إلى معاناة الهيئة في موضوع التمويل والأجور حيث تخصص ٥٠٠ ليرة لخبير يحضر اجتماع للهيئة.

جاء ذلك جواباً على مداخلة للعضو السابق في مجلس إدارة هيئة البحث العلمي نزار نسيب قباني الذي أشار إلى عدم دقة الرقم الإحصائي وصعوبة الوصول إليه الأمر الذي يعيق أعمال الهيئة ويتسبب بإنتاج أبحاث تفتقر للرقم العلمي الإحصائي الدقيق، واستغرب قباني إمكانية اعتماد أبحاث يمكن أن ينتج عنها توصيات وقرارات وهي بالأساس مبنية على معلومات وأرقام غير دقيقة.

مدير الهيئة ومن جانب آخر بيّن أن إدارة الهيئة وبالتعاون مع العديد من الجهات العامة والخاصة وضعت السياسة الوطنية للبحث العلمي كدليل وعنوان لتقدم البحث العلمي في سورية، حيث أنجزت الهيئة ٥٠٠ بحث علمي ساهم فيه ٥ آلاف باحث شملت ١٥ قطاعاً في مختلف مناحي الحياة الإنتاجية والمالية والقانونية والعلمية وسوف تصدر الهيئة التقرير الخاص بهذه السياسة في ٢٨ الشهر الجاري.

وبيّن صالح أن الجانب التطبيقي للبحوث الزراعية أخذت الحيز الأهم من عمل وجهود الهيئة للاستفادة من البحث العلمي وربط هذه البحوث بكافة قطاعات المجتمع العلمية والخدمية.

ووعد حسين بانجاز المصفوفة التنفيذية لكل قطاع من القطاعات الـ١٥ المحددة ووضع مشاريع خاصة بكل قطاع منها مع المدد الزمنية وطرق ووسائل التمويل والمؤشرات والأهداف وغيرها من البيانات والمعطيات المطلوبة لهذه المصفوفة. ولفت إلى مشكلة استثمار المخرجات الخاصة بالبحث العلمي، مشيراً إلى عدم وجود قانون ناظم لاستثمار مخرجات البحث العلمي في سورية حتى اللحظة حيث لابد من تشريع يؤمن حق الجهة الباحثة والمخترعة من أي مشروع منتج عبر الهيئة.

ووصف الشريط الساحلي والمنطقة الساحلية في سورية بالواعدة بالاستثمارات والثروات المستقبلية والمنتجات المتنوعة ما يجعلها بوابة الشرق والغرب لكونها منطقة غنية بالغاز والنفط، موضحاً أن الهيئة أنجزت قاعدة بيانات عبر مجموعة من الدراسات بهذه المنطقة وبالمسالك البحرية خلال فترة الأزمة وهي جاهزة للاستثمار والعمل.

وأضاف إن الهيئة بصدد إنشاء مكتب لاستثمار براءات الاختراع، مبينا تخصيص جائزة للبحث العلمي لأي شخص ولا تقتصر على الهيئة أو الجهات المشاركة بل تشمل كل شرائح المجتمع وتبدأ بنصف مليون ليرة. وقال: إن الهيئة طالبت بضرورة تخصيص بند في موازنة كل وزارة للبحث العلمي كدعم ورافد إضافي لبحوث الهيئة مشيراً إلى فكرة لإنشاء صندوق لتمويل مستلزمات البحث العلمي ممول من مختلف الجهات في الدولة.

من جانبه أشار عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق إلى أهمية البحث العلمي، مبيناً أن التعرف بالهيئة عن كثب ولد الحافز للجوء إليها والتواصل معها وأكد على أن بناء الثقة المتبادلة بين كافة الجهات يجب أن يبنى على استثمار المعلومة في مكانها.

ورشة المصارف الإسلامية مع الإعلام

الدويك لـ«الوطن»: حلول السكن تكمن في إحياء مناطق السكن الشعبي وإحداث شركات متخصصة

| عبد الهادي شباط

كشف الرئيس التنفيذي لبنك سورية الدولي الإسلامي عبد القادر دويك لـ«الوطن» عن تسجيل محفظة التمويل للبنك الدولي الإسلامي أعلى قيمة لها على مدار السنوات الماضية.

وحول تمويل السكن بيّن أن المشكلة تكمن في انخفاض قيمة الأجور لدى شريحة واسعة من المواطنين أما كلفة العقارات فقد سجلت ارتفاعات فلكية، ورأى أن الحلول تكمن في إحداث شركات متخصصة ببناء المساكن الشعبية ضمن دراسات كلفة تتناسب مع متوسطات دخول شريحة ذوي الدخل المحدود، إضافة لإعادة إحياء المناطق التنظيمية المخصصة أيضاً للسكن الشعبي، موضحاً أن البنك الدولي الإسلامي لم يتوقف عن تمويل القروض السكنية لكن ضمن محددات وضوابط البنك المركزي.

كما أكد المدير التنفيذي في حديثه مع الإعلاميين أمس ضمن اختتام ورشة العمل التي أقامها تحت عنوان «المصارف الإسلامية وآلية عملها» أكد أهمية وسائل الإعلام ودورها الكبير في نشر الثقافة المصرفية بين أفراد المجتمع على اعتبار أنها الشريك الإستراتيجي لأي مؤسسة أو شركة تسعى فعلاً للنجاح والتطور وتحقيق غاياتها وأهدافها.

منوهاً بأن الورشة تأتي في إطار مسؤولية البنك تجاه الإعلاميين ومساعدتهم قدر الإمكان للتماهي في نتاجهم المهني مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية، وبالتالي المساهمة في نقل هذه المعرفة من خلال الوسائل التي يعملون فيها إلى مختلف شرائح المجتمع السوري.

وقد استمرت الورشة على مدار ثلاثة أيام للإعلاميين الاقتصاديين العاملين في عدد من المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة، بهدف تعزيز ثقافتهم الاقتصادية بأبعادها المتنوعة، ولاسيما المصرفية بما يتيح تفعيل وسائل الإعلام باتجاه الارتقاء بالوعي المصرفي لدى قطاع الأعمال والمجتمع عموماً.

وتناولت شرحاً عن آلية عمل المصارف الإسلامية والمصطلحات المتعلقة بها، إضافة إلى قراءة البيانات المالية وكيفية تحليلها، تخلله حوارات ونقاشات في عمق العمل المصرفي الإسلامي، في حالة من التفاعل الإيجابي الذي أغنى الكثير من المهارات المعرفية المتعلقة بطبيعة عمل المصارف الإسلامية لدى الإعلاميين المشاركين.

«الزراعة» في مجلس الشعب

النواب يطلبون بشراء المحاصيل من الفلاحين بأسعار مجزية تراعي ارتفاع التكاليف

القادري: صعوبة في تعويض الفلاحين المتضررين بسبب الكلف الهائلة للأضرار

| الوطن

طرح نواب مجلس الشعب خلال جلسة أمس المخصصة لمناقشة واقع وأداء وزارة الزراعة؛ العديد من القضايا التي اعتبروها ضرورية للنهوض بالقطاع الحيوي، أبرزها وضع حدّ سريع للتجاوزات على أراضي أملاك الدولة، وتحديد الأسعار للمنتجات الزراعية حتى لا يقع الفلاح مثل كل عام في فخ الإفلاس، والسعي لإيجاد آلية لتحديد حدّ أدنى للأسعار والعمل على زيادة مساحات زراعة المحاصيل الإستراتيجية وشراء محاصيل القمح والقطن من المزارعين بأسعار مجزية تأخذ بالحسبان ارتفاع تكاليف الإنتاج، مع أهمية الاستمرار بدعم المزارعين وتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

وانتقد عدد من النواب المشروع الذي تقدمت به الحكومة المتضمن تقديم٥٠٠ ألف ليرة كدعم للفلاح عن كل بكيرة، والاعتراض على عبارة «دعم للفلاح» لأنها عكس ذلك تماماً، إذ إن أسعار الأبقار أو البكاكير تزيد عن الأسواق المحلية، والدليل أنه لم يقم أي فلاح بالشراء منها بسبب الفارق الكبير في السعر، حيث تحولت صناديق الدعم المخصصة للفلاحين لدعم الفارق في السعر بين المحلي والمستورد.

وفيما يخص تسويق المنتجات أكد بعض النواب وجود فارق بين تقديرات الإنتاج والتسويق، وهناك معوقات أمام الفلاحين لابد من إزالتها وتأمين التسويق المريح للفلاح ولابد تغيير مقاييس الشراء لهذا العام، ولا سيما أن هناك «أتاوات ما أنزل الله بها من سلطان» هي معوق أساسي في التسويق لابد من تلافيها من المعنيين لاستلام كامل محصول القمح هذا العام.

وتساءل نواب عن مصير القطن والشوندر، وهناك آلاف من العمال بالقطاع العام يعملون ضمن هذا القطاع محذرين من إغلاق معامل الشوندر السكري. كما دعا البعض إلى إعفاء ذوي الشهداء من القروض الزراعية وتوزيع الغراس مجاناً لهم وضرورة إقامة مراكز لتجميع المنتجات الزراعية لتسويقها تخفيفا للأعباء عن المزارعين وإيجاد آليات ناجعة لتسويق المحاصيل الزراعية.

وأكد عدد من أعضاء المجلس ضرورة الإسراع في استثمار الأراضي الزراعية التي أعاد الجيش العربي السوري الأمن والاستقرار إليها داعين إلى العمل على ترميم الثروة الحيوانية ودعم زراعة التبغ.

وتساءل عدد من النواب عن إمكانية تعويض الفلاحين المتضررين من الأعمال الإرهابية وخطط الوزارة لمشروع الري الحديث والآلية المتبعة في تحديد أسعار المنتجات الزراعية والأدوية البيطرية، وبتخفيض أسعار الأعلاف والسماد ودعمه والتنويه إلى ارتفاع أسعار الأدوية البيطرية وأن هناك ابتزازاً كبيراً بأسعارها لا بد من معالجته.

برامج زراعية

من جانبه بيّن وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري أن قطاع الزراعة من أكثر القطاعات التي تعرضت للدمار حيث بلغت الخسائر المباشرة للوزارة من أبنية وآليات ١١٥ مليار ليرة، والخسائر غير المباشرة أكثر من تريليون ليرة، ورغم ذلك الوزارة لا تزال تواصل دعمها للقطاع الزراعي والفلاحين الذين استمروا بالإنتاج رغم الصعوبات والخسائر وكانت الخطط الإنتاجية تنفذ بنسب مقبولة ولم تنخفض عن ٦٠ بالمئة لجميع المحاصيل والنشاطات الزراعية.

وبين القادري أن البحث العلمي الزراعي يعد ركيزة أساسية لأي نهضة زراعية ومن أبرز البحوث العلمية استنباط الأصناف العالية الإنتاج وزيادة إنتاجية وحدة المساحة، موضحاً أنه تم خلال العامين الماضيين استنباط واعتماد ٣٢ صنفاً من الأصناف العالية الإنتاج والملائمة للظروف البيئية السورية شملت مختلف الأنواع، مشيراً إلى أن هناك بعض النشاطات الزراعية التي يجب التركيز عليها في الفترة القادمة وتم تقديم رؤية من الوزارة لمجلس الوزراء ومجلس الشعب تتضمن ثمانية برامج سيكون لها دور ومنعكس إيجابي على القطاع الزراعي يأتي في مقدمها تطوير المؤسسات الإنتاجية المتعلقة بالثروة الحيوانية ومنها المباقر والمداجن وتطوير مؤسسة إكثار البذار.

وبخصوص المؤسسة العامة لإكثار البذار بيّن أنه تم البدء برصد مبلغ ٨٠٠ مليون ليرة لإعادة الإقلاع بالبرنامج الوطني لإكثار بذار البطاطا لما له من أهمية كبيرة، ويتم حالياً استيراد كمية كبيرة من البذار من الدول المنتجة وفي حال استكمال البرنامج سيوفر مليارات الليرات السورية على الدولة من خلال الاستيراد أو من القطاع الخاص. ومن البرامج الواعدة مشروع لإنتاج الفطر الزراعي وتأمين بذاره حالياً لتوزيعها على الفلاحين وتأمين دخل إضافي.

بمنزلة ردود

في معرض رده على طروحات النواب قال الوزير: «كل مفصل من مفاصل العمل الزراعي فيه شيء جديد لدينا. وهناك صعوبة في تعويض الفلاحين المتضررين من الأعمال الإرهابية بسبب الكلف الهائلة للأضرار لكن المهم توثيق حالات الضرر الواقع على الأراضي الزراعية».

وأشار إلى أن التحول إلى الري الحديث سيتم إطلاقه مجدداً ضمن المشروع الوطني للري الحديث والسماح للمصرف الزراعي لتمويل هذا المشروع بالتنسيق مع حاكم مصرف سورية المركزي وأن الوزارة في حالة الجاهزية والاستعداد للإقلاع بهذا المشروع في أقرب وقت ممكن.

وأشار إلى أن النباتات الطبية ليست بديلة عن زراعة القمح وأن نسبة الأراضي البعل المزروعة في الحسكة ٧٢ بالمئة من المخطط والمروية ٣١ بالمئة من المخطط. وعزا انخفاض المزروع إلى ارتفاع التكاليف وندرة قطع التبديل وقلة المحروقات وانتشار محروقات غير نظامية تسببت في عطب المعدات والآلات الزراعية، منوهاً بأن الري الحديث يوفر ٥٥ بالمئة من المياه في المحاصيل الزراعية الشرهة للمياه.

وأشار القادري إلى تخصيص محافظة الحسكة بنحو ١٣ ألف طن شعير، كما وزعت مؤسسة الأعلاف كميات محدودة من النخالة لقلة إنتاج المطاحن منها وهناك إجراء لبيعها للقطاع الخاص حيث خفضت الحكومة سعرها من ٨٥ إلى ٦٥ ليرة مؤخراً تباع ضمن المقنن العلفي وحرصت الحكومة على عدم رفع سعر السماد بعد ارتفاع التكاليف الخاصة به.

وأشار إلى إمكانية توزيع الغراس لأسر الشهداء عبر التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية وغرف الزراعة. منوهاً بأن العمل جار لمنح قروض أيضاً لاستخدام الطاقات البديلة في الري الجماعي لاستخراج المياه للاستخدامات الزراعية، إضافة إلى السعي لمعالجة القروض المتعثرة عبر القانون ٢٦ وجدولتها وخاصة مع المصرف الزراعي لإيجاد الحلول لها.

ولفت إلى أن وزارة الزراعة تسهم في تحديد أسعار المنتجات الزراعية عبر المشاركة في دارسة التكاليف في لجنة خاصة وفي جميع المحافظات لإصدار تكلفة على مستوى سورية للمحاصيل الإستراتيجية.

وأشار من جانب آخر إلى أن قانون الثروة الحيوانية سوف يعرض على مجلس الشعب قريباً وهو قانون متكامل يغطي جوانب الثروة الحيوانية في مجالات الرعاية والصحة والأعلاف، واصفاً القانون بالفني أكثر منه بالعقابي، حيث هناك قانون جديد للجمارك يصدر قريباً ويتضمن عقوبات مشددة بحق مهربي الثروة الحيوانية، ونفى قيام الفلاحين بالتخلص من المواشي وأن الوزارة تتابع هذا الموضوع بشكل حثيث إضافة إلى تأمين الآبار لمربي الثروة الحيوانية والسماح لهم بالرعي في المحميات الطبيعية الرعوية.